مسائل المنهج والمصطلح في الدرس البلاغي المغاربي السّجلماسي(-723ه) أنموذجا

The Issues of Approach and Concept in the Maghrebin Rhetorical Lesson

Sijilmassi as a case study (723h)

د. حكيم بوغازي(أ.محاضر ب)
قسم الدراسات الأدبية والنقدية/كلية الأدب العربي والفنون.
جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم).
boughazihakim35@gmail.com

تاريخ الإرسال:2018/03/07	تاريخ المراجعة:2018/03/07	تاريخ القبول:2018/04/28

ملخص البحث

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن المتن المغاربي الاصطلاحي، في جانبه المتعلّق بالمصطلحات والمفاهيم والمنهجية، فضلا عن البعد الوظيفي للحركة الاصطلاحية في وقت متميز وثقافة معينة. إذ تُعنى هذه الدراسة بمدونة بلاغية لعالم من العلماء ينتمي إلى المدرسة المنطقية المغربية، التي يغلب عليها المنهج المنطقي والسبيل الفلسفي البلاغي، هو السّجلماسي الأنصاري .

وتأسيسا على ما سبق، فإنّنا سنحاول في هذا البحث تحليل الطريقة التي قدّم بها السجلماسي الدرس البلاغي القديم، والإجابة عن الإشكالية الآتية: كيف وضع العملية الاصطلاحية النقدية والبلاغية في ثوب جديد، في ظل العديد من المتغيرات الثقافية والدينية التي غزت الزمن الماريني آنذاك، ثم كيف استطاع تجريد الاصطلاحات من ربقة الاشتراك والترادف، وتحويلها إلى كليات وأجناس.

الكلمات المفاتيح: مسائل المنهج، مسائل المصطلح،الدرس البلاغي المغاربي.السجلماسي.

Summary

This study aims at studying the data of the Maghrebian concept, especially what concerns terminology, conceptualization and approaches besides the functional dimension of the trend of

terminology at a specific time and a specific culture. This study will tackle one of the outstanding rhetoricians who belonged to the Moroccan rational school that was famous for rational approach and philosophical and inclination; it was the outstanding figure called Sijilmasssi Al-Ansary.

Based on what is mentioned above, we will try in this analysis to answer the question through which Sijilmasi put forward the old-fashioned rhetorical lesson and how he introduced the terminological, critical and rhetorical operation in a new suit along the different cultural and religious changes that invaded at that time the Dynasty of Marinid era. The how did he mange to free terminology from the constraint of synonymy and transform it into genres.

Key words:The issues of method.The issues of term.Themaghrebin rhetorical lesson.Sijilmassi.

ديباجة البحث

لمّـا كان علم البلاغة من العلوم العِلّية، يعنى بها كل ذي همّة زكيّة؛ في بيان المسخوط والمقبول من القول، وتتبع مناحي أضربه وأمثاله، ومعرفة من انتحى نحوه أو تمرد على قيّافته، سخّر المولى جل ثناؤه من يتتبع أغوارها، ويأتي على مداركها المسجورة ومعالمها المسطورة، فحسبنا أن نجد عند المغاربة من تصدى لفيضها العرمرم، وبحرها الذي لا ساحل له؛ فتارة شرحا واختصارا، وتارة تجديدا وتحبينا.

وعلى هذا الاعتبار، فإنّ كتاب"المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للسجلماسي"[*]–موضوع الدراسة–يعدّ محصّلة معرفيّة نهائية للقرن الثامن الهجري حاول صاحبه تجديد الدرس البلاغي الاصطلاحي، فضلا عن إعادة شرح ما أجمل عند سابقيه، يشي في مجمله بحس المنطق ونزعة فلسفية، تميل إلى نفس المدرسة التي نشأ فيها ابن البنّاء المراكشي(–721هـ)، وحازم القرطاجني،((فهذه المدرسة مدينة بظهورها في هذا الجزء من الأرض العربية إلى كتب ابن رشد الحفيد

وتلخيصاتها لمصنفات المعلّم الأوّل، وذلك أوّلا عن طريق مقام الفيلسوف نفسه في العدوتين خلال القرن الهجري السّادس، ثم عن طريق مريديه وتلاميذه)) وهو ما لاحظناه عند كل الأقطاب*.

ومن المؤكّد أن الغاية التي حاول"السّجلماسي" أن يتيمّم شطرها تكمن في((إحصاء قوانين أساليب النّظوم، التي تشتمل عليها الصّناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، وتجنيسها في التّصنيف وترتيب أجزاء الصّناعة في التأليف على جهة الجنس والنّوع، وتمهيد الأصل من ذلك الفرع وتحرير تلك القوانين الكليّة وتجريدها من المواد الجزئية بقدر الطاقة...))، ولن يتأتّى له ذلك إلا بالرّجوع إلى الدّرس البلاغي قبله، ومحاصرة مصطلحاته وإعادة ترتيبها وفق بيان الجنس والّنوع والفصل والعرض العام والخاص، وما يتعلق بالمنطق الصوري.

وعطفا على ما ذكر، فإن من((يرجع إلى الكتاب يدرك مجهودا في القراءة وفي التصنيف وفي الترتيب وفي تقديم قوانين للتأليف يسير على هديها النّاثر والنّاظم للإقناع والإمتاع، كما كان يتغيّا قوانين للتأويل تعصم من الهذر والقول في المخاطبات بغير علم، ومن النزعة الظاهريّة التي تضادّ قواعد اللّغة الطبيعية))، المرتبطة أساسا بالتصنيف المنهجي في مقام كهذا.

كما أنه أعطى مستوى ثالثا حصر فيه التداخل بين العمودي والأفقي وفق جدليات معرفية قائمة على:((الحدود الفاصلة بين المقولات، استقلال الأجناس والأنواع، ولا علاقة بين الأنواع إلا علاقة المسافة المتساوية، كل نوع ينتمي إلى المقولة الرئيسية بكيفية كاملة ومتساوية مع باقي الأنواع الأخرى، له نفس الخصائص الضرورية والكافية...))، وفي هذا الشأن أوضح الباحث"محمد مفتاح" التعالق بين العبارات البرهانية والبلاغية في الكتاب، اختراقا للّغة الطبيعية واستحسانا للّغة الصّناعية المعيارية التي وظفها السّجلماسي في كتابه الماثل بين أيدينا للمدارسة:(المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع)، وهي مجموعة من الوسائل اللغوية وغير اللّغوية، التي توسّل بها القراءة المفتاحية للدرس البلاغي القديم.

أولا- بنية الجهاز المصطلحي البلاغي عند السّجلماسي:

لا يبدو أن الحديث في هذا الشأن المتعلق بإحصاء النّسق الاصطلاحي عند " السجلماسي" بالأمر الهيّن، ولا الخوض في غمار تحديد بنياته المعرفية والموضوعية من قبيل السّهولة، فإننا بهذا نحاول بسط نوع من الدراسة الكاشفة لمعطيات النظرية البلاغية عند صاحب المنزع.

لقد أورد المحقّق كلاما يحمل من الحكم المسبق مالا يفسّر بحال، وخاصة قبل اطلاع القارئ على المتن، فيقول:((أما السّجلماسي واضع علم المصطلحات فإن المنزع كله بكل مباحثه يشهد بانفراده بمنهاج لم يسبق به ولم يلحق فيما أعلم، لدرجة أننا نستطيع القول بأنه يقف وحده مع أحدث اللغويين في وضع المصطلحات وسوف نرى كيف كانت منهجيته تنمو مع نمو الكلمة من اللغة إلى الجمهور قبل أن تستقر مصطلحا له دلالته ومفهومه العلمي))[1]، ولكننا لا نرى هذا الأمر متاحا "للسجلماسي" فقط؛ إذ نجد اعتماده-حسب اطلاعنا- على السبيل الذي انتهجه "ابن البنّاء الرياضي"(-721هـ)، والذي استفاد أيما استفادة من النهج الرياضي الذي سلك سبيله في كل الكتب التي وصلتنا**.

إذ وبعد دراستنا لكتاب (الروض المريع) و(المنزع البديع)، تبين لنا أنّ "السّجلماسي صاحب المنزع" قد اطّلع على "الرّوض لابن البنّاء" ولم يذكره، وإلا فكيف نفسّر بيان وتفصيل ما جاء مجملا ومقيدا عند "ابن البناّء العددي"، الذي كان ميّالا للاختصار الشديد والشرح الشحيح، ولا نعجب لذلك فإن الجبر والحساب والفلك جعلا منه مختصرا للأعداد في معادلات وكسور وغيرها على ما رأينا، ولأجل ذلك فإن الموازنة الفعلية بين الرجلين منطلقها من موضع كهذا، ومنتهاها حصر الأوصاف البانية للنظرية البلاغية عند الرجلين، من منظور مختلف لما كان سابقا في دراسات أخرى.

لقد تبنّى السّجلماسي منهجا خاصا في الإنباء عن المصطلحات، تعريفا وتحديدا وشرحا وتمثيلا، فلا يترك مصطلحا يمر من دون تحديد رسمه وحدّه،

وموطئ الفعل فيه، وما يعتريه من فهم جمهوري اقتضته الطبيعة المعرفية العامة المشتركة، ثم الإحاطة الفعلية بمعناه العلمي مع التمثيل عليه وشرح أمثلته، التي أغلبها كان من القرآن الكريم وعيون الشعر العربي.

فإذا ما أردنا تتبّع بعض من مصطلحاته الأولية التي تعد أساس عتبة منزعه، فسنحلل مفهوم البديع أولا، ومن ثمّ نثنّي بالبلاغة والأسلوب، ثم تفكيك التشجير البنيوي الذي ساقه ضمن عشرة أجناس عالية المقام؛ تتفرع عنها أنواع وأجزاء العنوان، على أساس((المطابقة بين البنية والوظيفة، أو بين العناصر المؤسسة))[2] لعلم البلاغة الجديد الذي صار له أشياع بعد أن صدحت المدرسة البلاغية المنطقية بأتباعها وأقلامها ومريدها.

وليس المقصود من تتبع هذه العناصر المدرجة لاحقا من باب تحصيل الحاصل، وإنما الغالب عليها بيان الأساس العلمي الذي اتّكأ عليه "السجلماسي" في منزعه، كما أننا نريد أن نخرج عن التعمية والإبهام اللذين لحقا بالعنوان المسجوع على شاكلة القدماء، ومحاولة السعي الحثيث نحو تبئير الدوائر الصغرى التي تأسس عليها المنزع في مجمله.

وجملة القول فإنّ تمام بناء المعنى داخل المنزع البديع يحصل من خلال الاستباق الإحصائي التجريدي الذي يتأسّس على محورين؛ فأما الأوّل فهو((محصّلة القراءة الوصفية، في حين النّمط الثاني يعطينا قراءة إنتاجية ... لأن الفهم لا يتطلّب فقط معرفة بالنّظام الوظيفي للّغة، بل لا بد من معارف أخرى، أو سنن آخر...))[3]، متعلقة أساسا بالصياغة النموذجية للمتصورات، فضلا عن القراءة الصحيحة والتأويل الفعلي للنص الموازي، في إبداعه ونظمه ونضده.

1- مُتصوّر "البديع" عند السجلماسي:

إذا كان مفهوم البديع لم يخرج عند سلف السجلماسي(ابن البنّا العددي مثلا) عن سبيل التوضيح، مرتكزه العنصر الجمالي في الخطاب، ومنتهاه إبراز القيمة الفنية والبديعية الرائقة لمسمّى الأسلوب المنضوي بدوره داخل علم البيان الذي لا يؤخذ من إنسان، وإنما من عند الباري،((فصناعة البديع هي صناعة البيان وعلم

البيان فوقها، وإطلاق علم البيان على الصناعة غير سديد))[4]، لذا كان ولابد من وضع جديد يسيّر البلاغة نحو الاتجاه الصحيح المبني أساسا على إحصاء أساليب النّظوم.

يتجلّى الفرز الفعلي لمفهوم فاعلية البديع وصناعة متصور له، من خلال التّحليل النوعي للعتبة المنهجية، ومحاورتها انطلاقا من الذات الفاعلة لها، وكذا من خلال الاستراتيجية الذهنية العامة للكاتب، ذلك أنّ((توضيح المعنى وإفهامه تمّ من خلال تحديد الوجه البلاغي الحامل لذلك المعنى، والاستدلال على إمكانيته بإيراد نماذج نصيّة موضّحة))[5] والتي وجدنا لها أثرا في تجوالنا المتكرّر بين طيآت الكتاب.

وعلى أساس ما ذكر فإن((الرؤية الجديدة للبديع أو للبلاغة–ظاهرة وعلما– هي التي تعطي لنظرية النقد الأدبي وقوانينها، تلك المصطلحات البلاغية الناضجة بعدها التجديدي، وتشكل المقابلة المشروعة للجانب النظري...))[6]، لذلك وجدنا أن مصطلحات العتبة تتفرع على النحو الآتي :

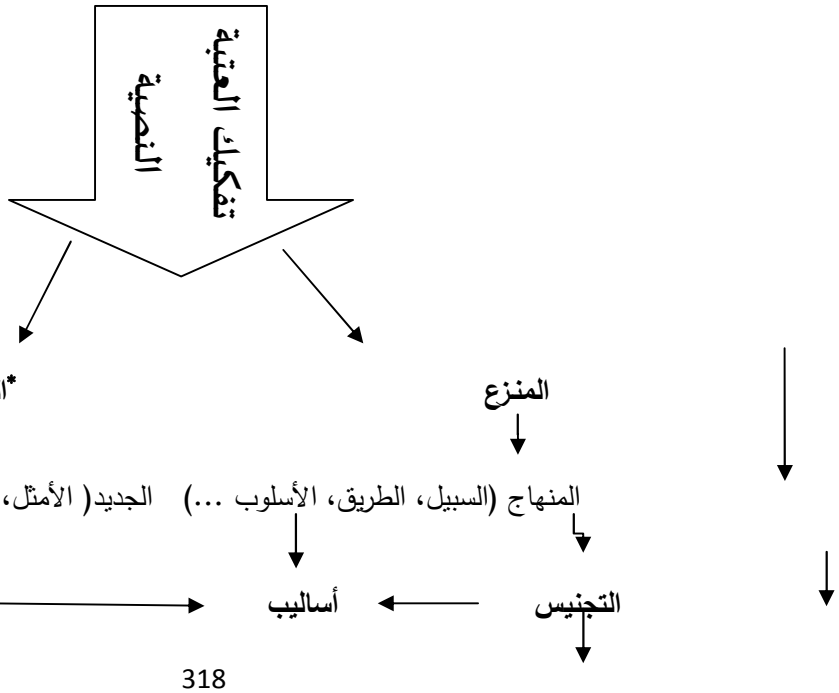

التصنيف(التحديد). البلاغة، الأسلوب(ما جاء عند الجاحظ، قدامة، حازم...)

ومن هنا أمكننا القول بأن استمرار((إطلاق اسم البديع للتعبير عن الشبكة الكبرى من الأساليب التي تنتظمها صناعة أو نظرية السجلماسي النقدية، فعلى مدار أربعين موضعا ورد البديع بما يفيد هذه النظرة الكلية للبلاغة الأسلوبية...))[7]، وهو ما يقتضيه البحث في تأكيد هذا المذهب الذي أراده "علال الغازي المحقق"، و من سار على نهجه واقتفى أثره من بعده تحقيقا وممارسة.

ولتأكيد الأمر المبيّن في هذه الخطاطة نستقري نصوص السجلماسي توضيحا، فمنها قوله:((...وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف على جهة الجنس والنّوع... والصناعة الملقّبة بعلم البيان وصنعة البلاغة والبديع مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي: الإيجاز، التخييل، الإشارة، المبالغة والرصف، المظاهرة، والتوضيح، الاتساع، الانثناء، التكرير))[8]، وهي مصطلحات تشكل لبّ الدرس البلاغي عند صاحب المنزع.

وتأسيسا على ما ساقه "السّجلماسي" فإنّنا نلفيه لم يَفصِل بين(البديع)و(المعاني) و(البيان) طيلة حديثه الطويل في كتابه المنزع، كما أنّ((علم البيان هو النظرية الفلسفية في النقد والبلاغة التي قامت عليها بنائية المنزع، في حين ورد البيان مصطلحا قسيما لمصطلح التفسير لجنس التوضيح مرة، في حين يأتي مصطلح الصورة ظاهرة جمالية في نحو من مائة وثلاثة وثلاثين مرة بالمنزع))[9]، وهو أمر يعبّر صراحة عن اهتمام قوي بالرجوع نحو الدائرة الكبرى التي وردت ضمنها البلاغة مرحلة التأسيس في مفهومها العام، والذي يرمز إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع سلامته من العيوب المخلة بفصاحته، وفصاحة أجزائه داخل الاعتبار المناسب، الذي يحمل المتكلم على إيراد كلامه على صور من صور البلاغة، فمقام الاختصار يقتضي الإيجاز، ومقام التطويل يقتضي الاستطراد، وهكذا يتم التوزيع المحوري للمصطلحات.

وبناء على ذلك فإنّ المستقري لهذا الرّصف المتتابع لجملة من المقامات الذهنيّة المنطقيّة التي عبّر عنها بصور مختلفة، تجرنا إلى التوجّس خيفة من مختلف

الأنماط الفكرية التي سيسوقها في معرض حديثه عن البلاغة والأسلوب، ومن ثمّ الحديث عن الفعل الاصطلاحي لكل المفاهيم البلاغية التي سوف تخرج في قالب التشجير الفرفوري بعد تمام هذا البحث. والعلة في نسجه هذا المنوال على شاكلة المناطقة مردّه إلى محاولته التأسيس قبل التأثيث، ثم التّبيان قبل البيان، والتعليل قبل التحليل على نحو ما سنرى في ما تبقى لنا من نصوص تترى في كتابه.

2- قيّافة مداليل الأسلوب في المنزع البديع:

بعد فحص دقيق وشامل للمنزع البديع وجدنا أن لفظ"الأسلوب" تكرّر فيما يقرب من ثلاثين موضعا، وهذا ضمن سياقات معرفيّة مختلفة بحسب الفهم والتوظيف والاشتغال، وهذا التّكرير إن دلّ على شيء إنما يدلّ على محاولة "السّجلماسي" بناء عمل اصطلاحي يقوم على أساس التوفيق بين النظرية والتوظيف؛ عمل لا يهمّش الاصطلاح ولا يبدّد النّتاج البلاغي المتراكم، عمل يهدف إلى التبويب بعد الإحصاء، وإلى الضبط المنهجي والتجنيس بعد الإحصاء.

كما اهتّم"السجلماسي" بمفهوم الشّعر وتحصيله، ليس من حيث التّحديد والرّسم، بل من النّاحية التي تميّز الخصائص النوعيّة للأسلوب، والتي تميّز الشّعر عن غيره من الأساليب، لذا ((كان معنيا بقضية الأسلوب بشكل أساسي، ذلك بأنه كان يسعى في كتابه (المنزع)إلى وضع قوانين كلية لعملية الصياغة الأدبية))[10]، من خلالها يستخرج المحل النموذجي السليم للنّص.

ومن هنا أمكننا القول بأن "السجلماسي" بتوظيفه لدلالة الإلحاق التزامني بين "تجنيس" و "الأساليب" أراد أن يجعل من العتبة المنهجية دلالة واضحة على التوجه المختار، توجه يبدأ بالتصنيف بغية الوصول إلى الأسلبة العربية الحقيقية، التي تنجز ملفوظا صرفا بانيا للخطاب، وحينها تغدو((مقوّمات الاستعارة والمقابلة، أو الطباق والتوازي أو العبارة الدورية، مقومات إقناعية وليست مجرد زخارف))[11]بديعية تحسّن الكلام.

وإذا ما عدنا إلى علال الغازي(محقّق الكتاب) وجدناه يقف وقفة مماثلة قائلا:((أول ما يلفت النظر سواء في المقدمة المنهجية، أو المضمون التفصيلي

للمنزع، هو إصراره على"علم البيان"وعلم "الأساليب"*و"القوانين" و"الصناعى والنظرية"، وغير ذلك من المصطلحات التي تذكرنا بأعمال الفلاسفة الكبار...وهو ما يدفعنا إلى الوقوف منهجيا على مصطلح "الأسلوب" وكثرة وروده في كتابه...))[12]، الأمر الذي جعلنا نتيه بعض الأحيان في فهم الكثير من السياقات المقامية للكتاب.

فمن النّصوص التي جرى الحديث فيها عن مصطلح الأسلوب بمفهومه العلمي الأدبي الدقيق، أو المربوط بالمنطق والفلسفة، ما جاء في قوله على سبيل التمثيل:

أ/ ((وبعد فقصدنا في هذا الكتاب إحصاء قوانين أساليب النّظوم التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع...))[13].

ب/ ((... وكأنه موضع من البلاغة تضافر عليه عدة أساليب وهي: الإشارة، المبالغة والتضمين...))[14].

ج/ ((...والشريطة في هذا النوع من علم البيان وهذا الفن من البلاغة والأسلوب من النظم التي بها قوام الأمر وملاكه هي حمل المعنى الثاني المدلول عليه بالجزء الثاني من القول...))[15].

د/ ((... فتركبت الأساليب من وجوه كثيرة و هي التعميم بعد التخصيص ثم التخصيص بعد التعميم...))[16].

ومردّ هذا التّكرير في مواضع مثل هذه، يقودنا إلى الجزم بأنّه حاول((ربط مصطلح "الأسلوب" بمصطلحات "المنزع"، أي أنّ الأسلوب يعني الطريقة التي يقوم بها مصطلح ما في تركيب معناه ضمن الحدود التي رسمها السجلماسي في منزعه، وهي حدود يتحكم فيها الجنس(الاصطلاح) بشبكة مصطلحاته كلها، والأسلوب بذلك جذر مشترك لكل الأساليب البلاغية شعرا ونثرا))[17]، وهو ما جعل التوافق المنهجي بين البيان والبلاغة والبديع قائما ضمن التشجير البنيوي لدلالة المصطلحات، رغم ما لحق هذا التنوع الجميل من تداخل في بعض الأحيان ليس من قبيل تصنيف السجلماسي، وإنما بسبب المقاربات المنهجية التي أتت على ذكر بعض المصطلحات في غير ما محل لها، أو ورودها ضمنا في جوانب بلاغية أخرى،

وعلى هذا الأساس حاول "السّجلماسي" توضيح هذا المعيار، وتفكيك هذه الشّبكات حتى يمكن درء المفاسد المنهجية التي تعترض سبيل التبويب الاصطلاحي.

ومن هذا المنطلق يرى "السّجلماسي" أنه من الخطأ الشّنيع تقسيم الأسلوب على نواحي متفرقة، ذلك أن ((الجهد البلاغي القديم قد اتّصل باللّغة لكن في مستواها الإبداعي))[18]، الذي له علاقة وطيدة بعنصر التركيب الذي لا ينفك حاله ومآله عن المعنى، وإلى هنا يذهب "السّكاكي" قائلا:((...وأعني بخاصية التراكيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللاّزم، لكونه صادرا عن البليغ،...))[19].

3- منهاجية المنزع البديع ومسائله:

يبدو أن "السّجلماسي" كان حريصا على رسم معالم المنزع في ذهنه كمراسم نموذجية، تدلّ طرقه على المراحل والسّنن الإجرائي الذي سيمر عليه من حين إلى حين، بل هي معالم مخطّط لها، تعكس مدى الاتقان المنهجي السّليم الذي سار عليه "السجلماسي" في توظيف القضايا المنطقية والرياضية في الكتاب، فضلا عن نسق الحقيقة العلمية التي تغيَّاها في ختام منزعه، وبالتالي تشكّل منهاج منزعه من :

أ/ التّمهيد: وهو فاتحة شهيّة القارئ ووضعه ضمن محتوى البداية، وفيه أعلن عن الملكة البيانية قائلا:((الحمد لله الممتنّ علينا بشرف النّطق، المسجل لنا من حسين بيانه بإحراز خصل السبق، النّاهج بهذه الصّنعة البلاغيّة والملكة البيانية إلى الوقوف على لطائف معاني تنزيله أنهج الطرق ... الفاتق ببديع بديع مباهج مناهج سحرها الألسنة أبدع الفتق...))[20] ، إذ لا بيان قبل فتق، ولا بلاغة بعد رتق.

ب/ الموضوع وأهميته: وذلك بعد دعاء الاستفتاح، استهل الحديث عن الموضوع والغاية منه قائلا:((وبعد فقصدنا في هذا الكتاب إحصاء قوانين أساليب النّظوم التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، وتجنيسها في التصنيف وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف، على جهة الجنس والنوع، وتمهيد الأصل من ذلك الفرع، وتحرير تلك القوانين الكلية وتجريدها من المواد الجزئية بقدر الطاقة وجهد الاستطاعة...))[21]، فإحصاء القوانين وترسيمها لا يكفي عند

"السجلماسي"، وإنما لا بد من خطوات أخرى حصرها في: التصنيف والترتيب والتحرير والتجريد .

ج/ تحديد الأجناس العليا : وهذا العرض يمثل الإطار العام الذي سيدور في فلكه "السجلماسي" طيلة الكتاب، وذلك في قوله:((وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف على جهة الجنس والنوع... والصناعة الملقّبة بعلم البيان وصنعة البلاغة والبديع مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي:الإيجاز، التخييل، الإشارة، المبالغة والرصف، المظاهرة، والتوضيح، الاتساع، الانثناء، التكرير))[22]، وهي أجناس لم يتطرق إلى المغزى من تحديدها بعينها دونما غيرها.

د/ الوضع الاصطلاحي للأجناس العليا(تعريف وتفريع): و تمّ له ذلك بعد حصر الأجناس في عشرة، ثم الإحاطة بموطئها وفاعلها وجمهورها كأجناس عليا، مثال ذلك ما جاء في الجنس الأول قائلا:((واسم الإيجاز هو اسم لمحمول يشابه به شيء شيئا مشترك لهما، محمول عليهما من طريق ما هو حمل تعريف الماهية والمحمول كذلك هو الجنس، فلذلك هو جنس عال تحته نوعان: المساواة والثاني المفاضلة))[23].

هـ/ التحديد المعرفي للمصطلح(النوع): وهذا التعريف يكون للقسم النّازل عن الجنس الأعلى أو الأقلّ منه مع بيان أوجه استعماله والتّمثيل عليه، ومن هنا يبدأ التحديد الاصطلاحي والتفريع البلاغي المعجمي الذي((يؤول إلى فئتين: المصطلحات المحدّدة، أي تلك المصطلحات المستعملة محددة بتعابير أخرى من المعجم، والفئة الثانية هي التي تسمى الأولوية أو الأولويات التي تحدد المصطلحات الأخرى للمعجم النظري بواسطتها))[24]حيث يمكن الحصر والقصر في نهاية المطاف.

و/ وضع تطبيقات عامة وتفصيلية لكل جنس ونوع وجزء، وهو متيسر في كامل الكتاب، فمن ذلك ما ذكره في نوع الاكتفاء حين دلّل بقوله تعالى[وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا] فالجواب أيضا محذوف...لأن السامع يترك مع أقصى تخيله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف... وتقديره في الآية (حتى إذا جاؤوها جاؤوها) أي وقد فتحت أبوابها والواو واو الحال...))[25]، وهنا مقدرة تفسيرية هائلة وتأويلية رائعة لمقام آي القرآن الكريم .

ي/ الإحالة إلى المعالم الاصطلاحية المتعلقة بفنون أخرى جاء منها المصطلح وجنح إلى البلاغة توظيفا واستعارة، وقد وظف هذا النوع في الكثير من مواطن الكتاب، كما أنه اعتنى بالدلالات الاصطلاحية للمصطلحات الموظفة في غير حقل البلاغة على سبيل الاستئناس والبيان وهو كثير في الكتاب .

ومجمل الأمر في هذا المطلب قولنا، إن"السجلماسي" قد أعدّ العدّة قبل الكتابة، وذلك من خلال وضع تصور جامع مانع لكل الأمور الكبيرة والدقيقة التي سيوظفها في منزعه، ثم صياغة ذهنية للأهداف المنشودة من وراء المنزع، وهكذا جاء الكتاب شاملا مانعا لكل شاردة وواردة، قد أتت في الدرس البلاغي العربي القديم، وهو منزع قد جاء عند أرباب المدرسة البلاغية الفلسفية المغاربية التي أخذت من كل علم بطرف، كما حاولت أن تجسّد المذهب الذي صاغته في بداية تكوينها البنائي الشّامل، وهو الذي ينبني على حصر الأوصاف والتدليل عليها، ومن ثمّ توجيه العناية نحو مخرجاتها العلمية والاصطلاحية، وترجمة المفاهيم وفقا للتأسيس المنهجي المراد.

ثانيا- مستويات بناء المصطلح في المنزع البديع*:

بعد أن هيّأ "السّجلماسي" القارئ، وجعله يتّفق معه في معايير الأدوات القرائيّة والإجرائيّة التي سيستعملها في بناء منزعه، وبعد أن أدخل تحسينات نوعيّة على مضامين العتبة التي اتخذها موئلا في ثنايا مقاطع كتابه، استهلّ حديثه عن المصطلحات التي يتأسّس عليها البيان العربي، والبلاغة الجديدة بالنّظر إلى التوظيف الذي لا يفرّق بين الكمّ الهائل للمصطلحات؛ بديعا وبيانا ومعاني، فكيف تأتّى له ذلك؟

لقد اتّخذ "السجلماسي" لنفسه منهجا دقيقا، ومسلكا قويما لا يضاهيه فيه أحد، كما أنه اعتبر أن المطّلع على كتابه يبتعد عن التناقض الصريح قدر الإمكان، كما أنه تمسك بالنّظرة الترادفية لعلوم البلاغة، ((إذ لا يأبه هنا بالتقسيم الثلاثي للبلاغة الذي عرف على عهده في الشرق: فالبيان والبديع عنده سواء...))[26]، فلم نجد تفسيرا شاملا لمدلولات الأجناس العليا المذكورة في مقدمته،و

لم نعثر على دليل يقودنا نحو الجزم بالبديهيات التي تمسّكنا بها مطلع البحث،((ولكن العبارة البلاغية كانت تخترق العبارة البرهانية، وتحطم الحدود بين المقولات))[27]، ولذا سنناقش ها هنا مستويات بناء المصطلح البلاغي، بناء على ما تناوله المحقّق وما استقريناه من الكتاب، لعلمنا بأنّ السعي وراء تحقيق المطلوب من الدراسة يقتضي حتما الوقوف على تفاصيل المباحث البلاغية، وتحليل البنية المرفولوجية المكونة للكتاب والتي فيها:

1- المستوى الأول/ إحصاء الأجناس العليا:حيث تمّ له ذلك في مقدّمة كتابه على ما أشرنا سابقا، بأن جعل من المصطلحات البلاغية أجناسا عشرة عليا وهي*:

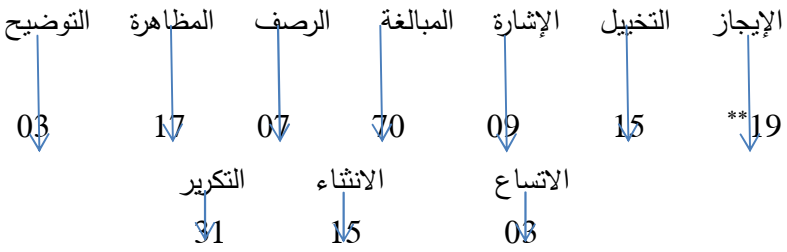

ويبدو أن التوطئة المنهجية التي وضعها من دون مقدمات، تشي بنوع من التفقّه البلاغي الي يحمله "السجلماسي"، فضلا عن المعرفة المسبقة ذهنيا لما سيتم تناوله فيما بعد، ثم محاولة تهيئة المتلقي ووضعه ضمن استراتيجية العمل التي سيوظّفها في هذا الكتاب.

2- المستوى الثاني/ الدلالة اللغوية للمصطلح(المثال الأول/الموطئ): ويكون ذلك بتحديد المعنى المعجمي للكلمة في وضعها الإيتيمولوجي، معرّجا في بعض الأحيان على طبيعتها الاشتقاقية المركوزة فيها، ويمكننا أن نعطي للموطئ محدّدين منهجيين:

الأول: تحديد المعنى اللّغوي العام؛ من ذلك قوله في باب الإيجاز:((وموضوع اسم الإيجاز الجمهوري، مقول بمعنى الاختصار مرادف له، صاحب العين أوجزت في الأمر ، اختصرت، وأمر وجيز))[28]. وفي المبالغة قال ((واسم المبالغة عند الجمهور

هو مثال أول لقولهم : بالغ في الأمر يبالغ فيه: إذا أفرط وأغرق واستفرغ الوسع، هذا هو موضوعه في اللغة وعند الجمهور))[29].

ويفضل "السّجلماسي" بهذا المنطق الصائب إلى((وضع جرد إحصائي لأساليب التعبير، يراعي فيها التصنيف والترتيب في ضوء منهج منطقي... فهو يذكرنا بمشروع حازم حين أراد محاصرة الصناعة الشعرية بقوانين كليةة يعرف بها أحوال الجزئيات...))[30]، مثله كذلك فعل "ابن عميرة" و"ابن البنّاء" في كتابيهما.

ويقتضي منّا الكلام في هذا المقام، الجنوح نحو تفسير ما يقوم به "السجلماسي" من عمل جليل، ومحاولته الرجوع إلى الدرس البلاغي القويم، وما مسّه من توجه جاف مع بداية القرن السادس،((لذلك مسّت الحاجة إلى إعادة النظر في ألوان البديع الموروثة، شأنها في ذلك شأن الصور التي تدرس في علم البيان، وأبنية التراكيب التي اختصها المتأخرون... بل إن الحاجة مع ظواهر البديع أشد لما وقر في أذهان الدارسين من هوان شأنها، وأنها ليست إلا زخرفة شكلية...))[31]، لهذا جاء العمل وفق نمط التنظير والتطبيق وإعادة التبويب، فالبلاغة لم تكن يوما جنس التصوير فحسب، بل هي أسلوب وكتابة ونمط تعبير.

الثاني :تحديد المعنى الخاص الذي يقتضيه السياق عند تعدّد واشتراك المعاني للمصطلح الواحد، من ذلك قوله في باب التضمين ضمن جنس الإيجاز:((التضمين والموطئ من أولية مثالية الاسم، ومقوليته بمعنى الإيداع في الضمن، بيّن بذاته، لكن الموطئ من بيان اشتراك اسم التضمين أو تشكيكه في هذه الصناعة مفتقر إلى البيان أما أولا : فللعلم بذوات المعاني المقول عليها الاسم وأما ثانيا فلما تقرر في النظريات من الوصاة به متى قصدنا إلى تصور المعنى المدلول عليه بالاسم المشترك أو المشكّك، فينبغي أن نقسم الاسم إلى جميع المعاني التي يدل عليها ونلخص المعنى المقصود منها، ونطلب تصوره بما يخصه وإلا غلطنا وأخذنا المعاني الكثيرة على أنها معنى واحد، فنقول أن اسم التضمين: مقول على ثلاثة معان: أحدهما افتقار البيت إلى غيره، مما قبله أو بعده، ... والمعنى الثاني :

قصدك البيت أو القسيم منه فتأتي به في آخر شعرك، والمعنى الثالث وهو المقصود في هذا الموضع ...))[32] .

ويمكن لنا أن نعتبر هذا الأداء المنهجي، وسيلة مثلى للجمع، درءا لفعل تشابك الصفات المتباينة، وبهذا استطاع عزل مصطلحات مثل: المترادف والمشترك والمشكّك، والرجوع بكل مصطلح مهما كبر شأنه، إلى أساسه وهويته ومنبعه الأساس، وهو ما سنقف عليه في البحث الذي نود الإشارة إليه مطلع المبحث الثاني من هذا الفصل.

3- المستوى الثالث/ الدلالة الاصطلاحية/(الفاعل):

وتتبني الإشارة الاصطلاحية في هذا المقام على تحديد معيار المصطلح الخاضع لعنصر وماهية الفاعل(الاصطلاح)، حيث تعتريه جملة من السّبل المعرفية،((فإما أن يجده مكتفيا بنفسه وغير قابل لتفريع آخر، وهذا لا يقع له إلا مع مصطلحات ما بعد الجنس))[33] ومثال ذلك ما جاء على تصنيفه في المساواة والمفاضلة مثلا.

وأمّا الثّاني ما يجده قابلا للتقسيم مرّة فأكثر من ذلك. ففي النّوع الأوّل ((يحدّد معناه فلسفيا كأنه ينظر للّغة الطبيعية قابلة لاحتضان كل لغات العالم في قانون علمي خارج جنسية اللغة...ثم يسوق له صورا تطبيقية يراعي فيها خضوعها للقاعدة... منتقلا بذلك إلى المصطلح الذي يحتّمه السّياق...))[34]،وأمثلة ذلك كثيرة سنوردها تباعا عند تحليل التّشجير، وإن كان من النّوع الثاني أي((قابلا للتقسيم علل ذلك وحدد معطيات قانونه وواصل عمله على المنهج المتبع...))[35]، في سائر محطات الكتاب، على نحو يشي بدقة العمل وميزته المثلى ومدركه الواسع.

إن العمليّة العقلية الشديدة التعقيد، التي مارسها "السّجلماسي" بدقة متناهية، هي حرصه على((نقل الاسم اللغوي الجمهوري إلى المعنى الصناعي لعلاقة المشابهة أو للتعلق بأنواعه المختلفة، كتسمية الشيء باسم فاعله، أو غايته أو جزئه أو عرض من أعراضه أو شكله، وعليه فإن وسيلتي النقل هما الاستعارة والكناية والمجاز المرسل، ... والجنس العالي هو منطلق المتشابهات ومرجعها،

ويحدد مجاله ما يدعوه "السجلماسي"بـ"الفاعل"...))[36]، وإلى ذلك يشير "السجلماسي" إلى تعريفه بقوله:((الحدّ المحرّر بحسب الأمر الصّناعي))[37]، ومدار الأمر الصّناعي، متوقّف على الميزة العلميّة الصحيحة لمستوى الفاعل داخل مفهوم المصطلح، وإلحاقه بالجنس العالي، دون الإخلال بالتصنيفات السابقة واللاحقة لهذه المصطلحات، ودون الحاجة إلى إعادة العناصر الاصطلاحية المشتركة إلى الحيز المعرفي الأول.

4- المستوى الرابع/تحليل التصوّرات وبناء المفاهيم:

وهو مستوى راق جدا من حيث بناؤه العام، الذي يقتضي من المتدخّل على هذا النّحو أن يكون ملمّا بكل أطياف القول، حيث يستطيع العمل على تحديد الأطر المعرفيّة التي تصاحب المصطلح في غير بيئته، وما ينجم عنه من آراء، فتجد "السجلماسي" في هذا المقام((يركن إلى تعريف الأساس أولا ثم بعده ينتقل إلى المصدر أو الرأي أو النص معزولا عن مصدره، يدعم به رأيه بأسلوب آخر لا يختلف عن دلالة معناه المحدد سلفا...))[38]، ذلك أن العبرة بمعاني وأوصاف لا بمعاني وأشكال على حد تعبير الأصوليين.

ومثال ذلك مثلا ما جاء في ماهية التوجيه، الذي هو من جنس الاستطراد، حين ردّ على "ابن رشيق" قائلا:((...ولهذا كله لم نحفل بما قرره صاحب العمدة من أن الاعتراض وإن كان مبناه على وقوعه في أثناء القول فقد يقع في آخر القول وعجزه كقوله(سقيّ البشام) وقوله (سقيتِ الغيثَ أيّتها الخيّام) لأن هذا كله وما أنشد ليس باعتراض ولا داخل في جنسه، بل داخل في نوع الاعتماد من جنس الانفتال...))[39]، وفي هذا التحديد إنباء عن علو منزلة المنزع البديع في رده على "ابن رشيق المسيلي"، ثم التصحيح الذي رد القول من الاعتراض إلى الاعتماد من جنس الانفلات وليس من جنس الاستطراد، ولا بد أن نشير إلى أنه ليس "ابن رشيق" من ردّ كلامه فقط وإنما تحامل على "قدامة بن جعفر" والنظّار من الفلاسفة.

5- المستوى الخامس/ إثبات أصل المصطلح:

انشغل "السجلماسي" في منزعه بالعودة إلى الأحضان الأولى التي ترعرع فيها المصطلح، والمصب المادي الذي جاء منه ونفر عنه، وبحثه في هذا المقام يرنو إلى بيان((المصطلح في أصله العلمي الذي نشأ فيه قبل نقله إلى حقل آخر كالبلاغة، سواء من طرفه أو من طرف سابقيه، أو وقوع المصطلح بين علمين بنفس اللفظ، فيتدخل المعنى والسياق والتوظيف الخاص بصناعة كل علم على حدة، لتوضيح مقصدية المصطلح في السياق البلاغي على عكس مقصديته في النحو مثلا أو العروض وغيرها))[40].

وبعد تحديده أصل المصطلح وبيان مردّه، قرّر((أن يعزل المتداخل والمترادف والمتشارك والمشكك، وأن يرجع المعنى إلى هويته الخاصة...))[41]و مثاله ما فصّله في جنس الالتفات والاعتراض، وهو من المباحث التي سنوضّح أجناسها العالية، والأنواع القسيمة المندرجة أسفلها، وبيان غير القسيمة منها، وكيفة انتماء هذا لذاك وفق ما قرّره "السجلماسي".

وعليه فإننا نستطيع القول إن "السجلماسي" كان يفعل ذلك عن دراية وتخطيط مسبق، وعلم غزير واسشراف للنتائج التي سيؤول إليها عمله، وحتى وإن لم يصرّح في مقدمة كتابه عن نتائج عمله المتوخاة، إلا أنه ترك الحكم للمتلقي المتخصّص الذي يستطيع فهم عمله فقط، دون غيره من المتلقين العوام.

6- المستوى السادس/التدليل والتطبيق:

دأب "السجلماسي"على بناء الأجناس وفق هرمية متعالية الأوجه، تبرز الأنواع وأنواع الأنواع، وتدلّل بدورها على الكينونة الاصطلاحية التي تنبثق من مواد علمية مختلفة، تكاد تلامس في معظمها المعطى الفلسفي الهيولي والرياضي المعقّد أحيانا، وقصد إفهام المتتبع لمناحي أبوابه الاصطلاحية، تفرّد بالتطبيق والتدليل على كل صغيرة وكبيرة، سواء كان ذلك من القرآن الكريم أو من عيون الشعر العربي، أو من الحديث النبوي الشريف، وكثيرا من مأثور كلام العرب وغير العرب، ممّا يدل على سعة مطلبه، وحصافة رجاحة عقله.

ولتوضيح المنحى التطبيقي الذي صاغه "السجلماسي"، عنّ لنا أن نضع جدولا تراتبيا نوضّح من خلاله الكم التمثيلي الهائل، الذي جعله بين يد القارئ وضيحا وتفعيلا وحجاجا ومنه:

القرآن الكريم [42]		الحديث النبوي	الشعر العربي		نصوص متفرقة	
214آية	10مكررة	05 أحاديث	677نص	مكرر23	16نص	

ناهيك عن توظيفه ل(140) مرجعا ومصدرا من المصادر التي أرّخت بشكل لافت للبلاغة العربية، البعض منها سمّاه باسمه مباشرة، وكثيرا على سبيل الإحالة، كما يجب أن نؤكد على أن الهالة الشعرية التي اصطبغ بها المنزع، تدل دلالة على التوجه الأسلوبي الذي حاول "السجلماسي" الوقوف عليه بداية من العتبة، وليس الاستشهاد والمحاججة القوية والتوظيف السليم للشواهد الشعرية والقرآنية وغيرها، إلا تطمينا وتوضيحا واستجلاء لكل لبس قد يلحق بجملة الأجناس البلاغية التي أتى على حصرها وتحليلها وتقسيم أنواعها.

7- المستوى السابع/توظيف المنطق:

لا نعجب حينما نجد "السجلماسي" يقف على المصطلح في موطئه ونهجه الصناعي والاستعمال الفعلي والمتصور، على أساس فلسفي منطقي تجريدي، فقد أبنّا سلفا (الملخّص)عن ماهية هذه المدرسة المنطقية، التي بدأت مع "حازم القرطاجني" واختتمت "بابن خلدون"، ولكن سنبيّن ما تعلّق بالمصطلح قيد الدراسة، سواء كان ذلك على مستوى التفكير أو التصور أو الممارسة، لنسقيّة الجنس وتتبع تقسيماته وتفريعاته.

يستعمل "السّجلماسي" فكره في بلورة الصّورة الفعليّة لمتصوّر الجنس العالي، انطلاقا من التّحليل المنطقي لعناصره المتداخلة خاصة في الفلسفة، ثم يبرز لك الأوجه البانورامية للمصطلح عند أرباب المدرسة الرشدية والأرسطية والسّينوية، وغيرهم، من ذلك حديثه عن نوع " الاكتفاء بالمقابل" حيث يرجع فيه إلى أرسطو في كتابه" المقولات" من كتاب "الثمانية المتفقة أسماؤها"[43]، وكذا فعل مع نوع "الغلو" حين رد

على الفلاسفة بقوله:((...وقوم يرون أن القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث الامتناع، فالموضوع للصناعة الشعرية عندهم الممتنعات وهو قول مرغوب عنه، مرذول عند محقّقي الأوائل، وقد صرح بترذيله أبو علي ابن سينا في صدر كتاب (القياس))[44]، وكثيرا ما يتقي التضارب بعد إفحام الخصم بالحجة.

خاتمة:

وتأسيسا على ما ذكر، فإنّنا نوافق إلى حدّ كبير ما ذهب إليه "محمد مفتاح" بقوله:((إن قارئ كتاب المنزع يدرك بوضوح مدى تمكن "السجلماسي" من الكتب المنطقية لأرسطو في متونها، ومما دار حولها من شروح وتلخيصات وتفسيرات في العالم العربي والإسلامي))[45]، ويضيف بنوع من التخصيص المنهجي للتأكيد في قوله:((فالمؤلف يحيل بكيفية مباشرة على كتاب المقولات والشعر والجدل، ويذكر الفارابي وابن سينا، ولكنه كان يجادلهم جميعا، ويناقشهم ويختار من الآراء ما يساير وجهة نظره... فقد تبنى خلفيات أرسطو الميتافيزيقية والأنطولوجية ما عدا موضعا واحدا حيث مقولة " الكم " ونوعيه))[46]، فالجوهر عالم مستقل بنفسه لا يتأثر مطلقا، ولا ينفلت إلى أجزاء قد تخل بالمعنى الذي يرتضيه الناظم أو الخطيب في كلامهم، وهو ما يجعل من دلالة الفهم أقوى وأمتن.

وعلى هذا الاعتبار يمكننا حصر أهم النتائج المتوصّل إليها في النقاط التالية:

- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع من تأليف السجلماسي الأنصاري وقد انتهى من تأليفه سنة 704هـ.
- ينبني معمار المنزع على تحديد مفهوم عام وخاص للدرس البلاغي العربي والمغاربي.
- ينتمي "السجلماسي" الأنصاري إلى المدرسة البلاغية المغاربية الفلسفية إلى جانب ابن "البناء العددي" و"ابن عميرة" وغيرهما.
- أسّس "السجلماسي" منزعه على أجناس عشرة مدرجا ضمنها عناصر الاصطلاح البلاغي.

- كما أسس نظاما خاصا بالمصطلحات، جاعلا منها العالي والمتوسط والأدنى حسب درجة استحقاق المصطلح.
- تتفاوت خصوصية البناء الاصطلاحي من مصطلح لآخر بحسب التنوع والتفرع.
- بناء المصطلحات العليا عند "السجلماسي" مرتبة بحسب قوتها في الاستعمال العام .
- هيكلية الفن الاصطلاحي ومتصوراته مبنية على الفعل المنطقي والاستدلال الفلسفي.
- تجنيس أساليب البديع عند "السجلماسي" مردّها إلى قوة وجود واستعمال المعاني والبيان والبديع.
- الأسلوب هو الموجه للاستعمالات البديع عند "السجلماسي".
- حصر الأوصاف البانية لمفاهيم المصطلحات تتحدّد من خلال المعاني الجمهورية والفاعلية و الموطئ.
- الاستعمال الواسع لنظرية الحدود والأبنية في كتاب المنزع البديع.
- الاستشهادات المتوافرة في الكتاب فاقت الأكثر من 700 شاهد من القرآن الكريم والشعر العربي.

هوامش

*- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح:علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط،ط1، 1980.

*- ينظر رمقالاتنا في مجلة مقاليد العدد 05 والعدد 14 ومجلة حوليات التراث العدد14.

[1]- علال الغازي ، تصدير مقدمة المنزع البديع ، م.س، ص54.

**- ينظر لبيان هذا المبتغى كتب ابن البناء: الروض المريع في صناعة البديع، وكتاب فقه الحساب، وكتاب مراسم الطريقة وغيرها.

[2]– محمد مفتاح، المفاهيم معالم، المركز الثقافي العربي، ط1، 1999، ص106.

[3]– محمد بازي، التأويلية العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،ط1، 2010، ص 65.

[4]– ابن البنا العددي، الروض المريع في صناعة البديع،تح: رضوان شقرون، ط1985، ص 87.

[5]– محمد بازي، التأويلية العربية، م.س، ص 171.

[6]– علال الغازي، مناهج الأدب بالمغرب خلال القرن الثامن للهجرة، م.س، ص 493.

[*]– يرجّح أن حازم القرطاجني استخدم مصطلح المنزع أو المنازع الشعرية في حديثه ((إن المنازع هي الهيئات الحاصلة عن كيفيات مآخذ الشعراء في أغراضهم وأنحاء اعتماداتهم فيها وما يميلون بالكلام نحوه أبدا ويذهبون به إليه حتى يحصل بذلك للكلام صورة تقبلها النفس أو تمتنع من قبولها))منهاج البلغاء، م.س، ص365. إذ اللّافت للنظر أن المغزى من هذه الإفادة هو تعريف المنزع على أساس الأسلوب الذي يستخدمه الشاعر من خلال استعماله للفظ، مع دقة اختياره وفق صيغ وعبارات معينة، أو لنقل طريقته في الكتابة والنظم، ولكن يبدو أن دلالة المنزع عند السجلماسي تكاد تكون أعم وأوضح وأشمل من كونها قاصرة على المنحى الشعري، وإنما يراد بها الوجه الأعم لفعل الصياغة الأدبية أيا كان مردها.

[7]– علال الغازي ، مناهج النقد الأدبي بالمغرب ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،الرباط،ط1، 1999، ص 494.

[8] – السجلماسي، المنزع البديع، م.س، ص180.

[9]– علال الغازي، مناهج النقد الأدبي بالمغرب، م.س، ص495.

[10]– ألفت كمال الروبي، بلاغة التوصيل وتأسيس النوع ، الهيئة العامة، مصر ، 2001،ص320.

[11]– محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، الرباط، دار الأمان، ط1، 2005، ص 69.

[*]– حلّل محقق المنزع البديع علال الغازي العلاقة الوطيدة التي اتكأ عليها السجلماسي في تحليله وربطه الأسلوب بالمنطق والفلسفة، ومحاولة خروجه من حين إلى حين عن الجو الفلسفي إلى الواجهة الأدبية، لمزيد من القراءة ينظر مقدمة المنزع، ص 131 وما بعدها.

[12]– نفسه، ص498.

[13]– المنزع البديع، م.س، السابق، ص 180.

[14]– المنزع البديع، م نفسه، ص 208.

[15]– نفسه، ص، 398.

[16]– المنزع، السابق ، ص 480.

[17]– علال الغازي، مناهج النقد الأدبي، م. س، ص499.

[18]– محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، م. س، ص 104.

[19]– السكاكي ، مفتاح العلوم،،تحقيق، نعيم زرزو، بيروت، دارالكتب العلمية، 1983 ، ص 03.

[20]– السجلماسي، المنزع البديع، م. س، ص 180/179.

[21]– م. س ، ص 180.

[22] – المنزع البديع، م.س، ص180.

[23]–نفسه، ص182.

[24]– محمد مفتاح، المفاهيم معالم، م.س، ص 07.

[25]– سورة الزمر ،73. كما ينظر: السجلماسي، المنزع البديع ، ص190.

[*]– اضطررنا هاهنا إلى تقفي مسائل جد مهمة خاصة العتبات عند علال الغازي.

[26]– عباس أرحيلة، الأثر الأرسطي، الدارالبيضاء، مطبعة النجاح، ط1، 1999.
، ص 703.

[27]– محمد مفتاح، التلقي والتأويل، إفريقيا الشرق،2001، ص 75.

[*]– تقسيمه للبلاغة إلى عشرة أقسام يذكرنا بتقسيم الرماني الذي جعل البلاغة عشرة أقسام: الإيجاز، التشبيه، الاستعارة، التلاؤم، الفواصل، التجانس، التضمين، المبالغة، حسن البيان، والمرجح أن السجلماسي استلهم المقولات العشرة في تقسيم صناعة البيان فأراد أن يحدد لهذه الصناعة وجوها عشرا تعرف بواسطتها ماهية البيان. ينظر عباس أرحيلة، الأثر الأرسطي، م س، ص 703.

[**]– كل رقم يمثل عددا من المصطلحات الموجودة داخل الأجناس العليا .ف "19" هي تسعة عشر مصطلحا.

[28]– السجلماسي، المنزع البديع، م.س، ص 181.

[29]– م.س، ص 271.

[30]– عباس أرحيلة، الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة، م.س، ص 702.

[31]– شفيع السيد، أساليب البديع في البلاغة العربية، مصر ، دار غريب للنشر ، 2006، ص22.

[32]– المنزع البديع، م.س، ص 211/210.

[33]– علال الغازي، مناهج النقد الأدبي بالمغرب، م.س، ص 508.

[34]– مناهج النقد الأدبي ،م.س، ص 508.

[35]–م.س، ص نفسها.

[36]– محمد مفتاح، التلقي والتأويل، م.س، ص 63.

[37]– المنزع البديع، م.س، ص 288.

[38]– المنزع البديع، م.س، ، ص 288.

[39]– السجلماسي، المنزع البديع، م.س، ص 454.

[40]– علال الغازي، مناهج النقد الأدبي ، م.س، ص 510/509.

[41]– محمد مفتاح،التلقي والتأويل، م.س، ص 64.

[42]– ينظر، علال الغازي، مناهج النقد الأدبي، ص 482/481.

[43]– علال الغازي، مناهج النقد الأدبي بالمغرب، م،س، ص 552.

[44]– السجلماسي، المنزع البديع، م.س، ص 275/274.

[45]– محمد مفتاح، التلقي والتأويل، م.س، ص 62.

[46]– محمد مفتاح، التلقي والتأويل، م. السابق، ، ص 62.